



صدر عن حزب حراس الأرز - حركة القومية اللبنانية، البيان الأسبوعي التالي:

ثلاثة يتحمّلون مسؤولية الجحيم الذي وصل إليه لبنان:

الحكم ككل، أي الطبقة السياسية المعارضة والمالية على حدٍ سواء، وبخاصةً ذاك الشخص الرابض في بعبدا على صدور اللبنانيين ويرفض أن يفكّ عن سماهم.

الحكومة، أو الخليط الحكومي، التي أثبتت فشلها حتى الآن في كل شيء، وعجزت عن فعل أي شيء أقله حماية المواطن من هذه المذبحة المفتوحة التي إسمها الإغتيالات الإرهابية الإنتقائية المنظمة.

وقوى ١٤ آذار التي أوقفت التحركات الشعبية قبل تحقيق أهدافها، وإستعجلت إجراء الإنتخابات النيابية على أساس قانون غازي كنعان، فأوصلت إلى البرلمان كتلاً نيابية كبيرة لا تعكس إرادة الشعب ولا تمثله تمثيلاً صحيحاً، ثم عرقلت تنفيذ القرار ١٥٥٩ وحدّت من زخمه وإندفاعه مكثفياً بتنفيذ البند الأول منه المتعلق بالإنسحاب السوري، أما بقية البنود فارتأت تنفيذها بالتراضي الأمر الذي أدى إلى هذا الشرخ الكبير الحاصل على مستوى الحكم والحكومة والدولة، والشلل الحاصل على مستوى المواقف والقرارات.

لقد طفح الكيل بعد إغتيال جبران تويني، وكفر الشعب في كل شيء، كفر بكل هذه المواقف المائعة والقرارات الجبانة وإنصاف الحلول والأمن بالتراضي... إلخ، وبات لا يقبل بأقل مما يلي:

١- إسقاط الحكم ومعه كل رموز الحقبة السورية السابقة التي باتت تشكل أحصنة طروادة للنظام السوري داخل المجتمع اللبناني.

٢- إسقاط الحكومة التي تتحمّل مسؤولية هذا الفلتان الأمني الرّهيب بسبب عجزها وإنقسامها، وإبدالها بحكومة إنقاذ وطني متجانسة وتضمّ رجالات دولة من الطراز الأول، أي أشخاصاً غير عاديين لمرحلة غير عادية.

٣- تدويل القضية اللبنانية برمتها، أي وضع لبنان تحت الوصاية الدولية، وطلب إستقدام قوّات من الأمم المتحدة لحماية اللبنانيين، وإرسال الجيش إلى الحدود الجنوبية والشرقية وإقفال المعابر السورية وكل المنافذ البرية التي يتسلل منها الإرهابيون والسّلاح والمواد المتفجرة والسيارات المفخخة.

وعدتنا هذه الحكومة عند تشكيلها بالإننتقال من الدولة الأمنية إلى الدولة الأمانة، فلا الدولة الأمنية ذهبت ولا الدولة الأمانة أتت، ثمّ قالت بتوفير الأمن قبل الرغيف، فأصبح المواطن بلا أمن ولا رغيف، فلتفضل إذاً وتقول لنا ما هو مبرّر بقائها؟؟؟ وإلا فلترحل وتترك المجال لمن هو أفضل منها.

لبنك لبنان

أبو أرز

في ١٦ كانون الأول ٢٠٠٥